

عنوان المشروع: المداخل الربعية في الجزائر: بين متطلبات التنمية وتسيير التوترات الاجتماعية

فريق المشروع:

أ.د/ مليود سفاري

د/ عبد الرزاق أمقران

أ/ نوري دريس

أ/ زين الدين خرثي

ملخص المقترح البحثي للمشروع:

بالرغم من مرور أكثر من 50 سنة على نشأة الدولة الوطنية الجزائرية، إلا أن اقتصادها اليوم لا يزال مرتبطا ارتباطا شبه كلي بالموارد المالية التي تدرها صادرات المحروقات (97%). بالفعل، حاولت مختلف السياسات التنموية المتعاقبة بناء استراتيجيات اقتصادية، تخلص الاقتصاد الجزائري من التبعية المطلقة للربوع الطاقوية، ولكن الواقع يبين أنها كلها باءت بالفشل. فالحضور الدائم لمسمى "الإصلاح" ومضامينه لدى الفاعلين السياسيين والاقتصاديين على امتداد أربعين سنة يعكس إلحاحية المسألة الربعية في المجتمع الجزائري وانعكاساتها على كافة حقوله. لقد اعتبر الطابع الربعي للاقتصاد الجزائري وباعتراف القيادات السياسية المختلفة كابحا أمام بروز وانبثاق مؤسسة اقتصادية وثقافة مقاولاتية خالقتين للثروة، ما من شأنه الانتقال بالاقتصاد الوطني من الربع إلى الإنتاج. تتبع المحاولات الإصلاحية التي ميزت الحقل الاقتصادي الجزائري بداية من السبعينيات وحتى اليوم (التسيير الاشتراكي للمؤسسات، إعادة الهيكلة، استقلالية المؤسسات، الخصوصية، الشراكة....) يظهر لنا حالة التخبط التي يعيشها العقل السياسي والاقتصادي الجزائري، فبدءا كان التوجه يساريا (الاشتراكية = دولة أكثر) ليتحول إلى اليمين (اقتصاد السوق = دولة أقل) ليجنح أخيرا إلى اليسار (برامج الدعم للمؤسسات العمومية والعودة عن خيار الشراكة في قطاعات عدة أهمها الحديد والصلب).

تحاول هذه الدراسة معالجة أسباب عجز الاقتصاد الجزائري عن الخروج من التبعية للمحروقات من خلال مقارنة سوبولوجية سياسية approche sociopolitique للسياسات التنموية المتعاقبة، ولهذا الغرض قمنا بتجنيد الأدوات التحليلية لعلم الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي، وتجنب الوقوع في المقاربات الاقتصادية approches économistes الضيقة التي لا تأخذ عادة بعين الاعتبار الكثير من العوامل غير الاقتصادية من جهة (من مثل العوامل الاجتماعية والسياسية) ومن جهة أخرى استراتيجيات مختلف الفاعلين، بالأدوار المختلفة التي يشغلونها داخل دائرة اتخاذ القرار، في رسم هذه السياسات وتنفيذها.

لتحقيق هذه الغرض، جندنا الفرضية التالية: إن المداخل الرئعية في اقتصاد الجزائر اليوم، موجهة لتسيير التوترات الاجتماعية والسياسية أكثر مما هي مستثمرة في بناء اقتصاد إنتاجي. أي أن الدولة تحاول تجنب توترات اجتماعية بتخصيص المزيد من المداخل كتحويلات اجتماعية أو كحلول ظرفية مستعجلة لمشكلات غير اقتصادية.

تقوم منهجية الدراسة على الأدوات التحليلية لعلم الاجتماع السياسي والاقتصاد السياسي (الرنج، الدولة، السلطة، الحزب السياسي، الحركات الاجتماعية، السيطرة ...) ضمن مقارنة سوسيوسياسية لموضوع البحث، بأن يتم تناوله في شموليته (سياسيا، أيديولوجيا، اقتصاديا واجتماعيا). هذا من الناحية التحليلية، أما ما يخص جانب المعطيات والبيانات الاقتصادية والتنموية فالاعتماد سيكون على كتابات لشخصيات كانت إلى وقت قريب تحتل مراكز القرار السياسي والاقتصادي (بلعيد عبد السلام، احمد بن بيتور، عبد الرحمان حاج ناصر ...)، إضافي إلى تقارير ودراسات رسمية صادرة عن هيئات وطنية ودولية.